الفصل الثالث

النمـاذج الرأسماليـة للتصنيـع

(بريطانيا - اليابان)

من اللازم عند التفحص للنماذج الأولى للتصنيع فى الدول الرأسمالية ، مثال : بريطانيا – اليابان ، أن تتم دراسة العوامل المؤثرة على تلك النماذج ، وبيانها على النحو التالى :

١ – التطور فى الأسواق العالمية .

٢ – عمليات التنمية المصاحبة ، وما اشتملت عليه من تنظيمات وخدمات مساعدة.

٣ – العلاقات التجارية ، بما فى ذلك التوكيلات التجارية .

٤ – دور الدولة فى مختلف ما يتم من عمليات ، سواء فى التصنيع أو التنمية ، ومن الهام أن لا تتخذ تلك النماذج الأولى ، كقدوة يجب أن تحتذى ، إلا أن لكل من هذه المراحل خصوصية مستقلة بذاتها .

حالة بريطانيا :

توصف عمليات التصنيع التى تمت فى بريطانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بأنها ثورة ، اعتمدت على إقامة الوحدات الكبيرة للإنتاج ، وأدت إلى إحداث ثراء انعكس على مختلف قطاعات المجتمع .

والسؤال المطروح : هل ما حدث من ثورة فى التصنيع والنمو الاقتصادى ، قد نتج عن التوسع فى الإنتاج ، أو أنه نتيجة حتمية لما حدث من ابتكار وتجديد تكنولوجى ؟

ولتفهم ما حدث ، فمن اللازم دراسة الثلاثة موضوعات التالية :

- دور العوامل التكنولوجية والاجتماعية ، مع تقييم لكل من هذه العوامل .
- العلاقة بين التصنيع فى بريطانيا والتقسيم الدولى للعمل .
- العلاقة بين التصنيع ومستويات الحياة التى تحققت .

العوامـل التكنولـوجيـة والإجتماعية :

من الهام معرفة الأسباب التى قامت عليها الثورة البريطانية للتصنيع ، ويشير الكتاب إلى أن هناك اختلاف فى الرأى بين الكتاب والمنظرين حيث انقسموا إلى مجموعتين :

١ – أن هذه الثورة قامت على مجموعة محددة من القيم الإنسانية ، التى توافقت مع تكنولوجيات محددة . وتشمل القيم الآتية : الرغبة فى الأداء الأفضل ،

openkanal.com

الإسراع فى الإنجاز ، المزيد من الفاعلية ، وجود الحافز الذاتى ، وقد صاحب تلك القيم النزعة للاستثمار المالى المخاطر .

٢ – أن ما حدث يرجع إلى التطوير التكنولوجى الذى قاده رأس المال المستثمر ، والقابل للمخاطرة ، والأمثلة على ذلك أن دول مثال فرنسا وألمانيا ، كانت متفوقة عن بريطانيا فى العلوم ، التكنولوجيا ، التعليم ، لكن لم تحقق النتائج المتميزة التى حققتها بريطانيا فى التصنيع كبير الحجم ، فرغم أن فرنسا كانت سباقة فى الوصول إلى تطوير صناعة الغزل والنسيج وبناء السفن ، لكن مع عدم وجود الدافع الذاتى للاستثمار ، وهذا يختلف عما وجد فى الواقع الفعلى فى بريطانيا .

لكن كلا المفهومين لا ينكران أن التحديث فى المجتمع يأتى من خلال التصنيع ، والتصنيع يمكن قيادته تكنولوجيا ، بذلك فالتصنيع يعتمد ، وعلى نحو ديناميكى فعال ، على العوامل الاجتماعية والسياسة السائدة . وهذا التصنيع الذى يمضى على نحو عقلانى ، يتيح سبل التماثل بين المجتمعات الصناعية ، حتى ولو كانت مختلفة عن بعضها فى الأيدولوجيات السياسية والتكوين الاجتماعى .

دور الملكية الزراعية :

من العوامل التى أثرت على إحداث ثورة التصنيع فى بريطانيا ، كان ما تم فى مجال ملكية الأراضى الزراعية ، وعلى النحو الذى حدث فقط فى بريطانيا ، حيث قام كبار ملاك الأراضى بإسنادها إلى فلاحين ذو اتجاهات رأسمالية ، حيث قاموا بتشغيل الفلاحين فى الأرض مقابل أجر مالى ، وحيث كان لهم الحرية فى العمل والتحرك ، كما أن الملاك كانوا ذو ميل للاستثمار وعلى نحو ديناميكى ، مما سهل إيجاد رأس المال الكافى لبداية الاستثمار فى الصناعة ، وكان ذلك وراء ما تم من تنمية صناعية سريعة وكبيرة المدى .

وقد ساعد ذلك النظام فى الملكية الزراعية ، على النمو الاجتماعى المتفرد للدولة ، وعلى نحو قوى وفعال ، ومما حقق لها السيطرة على المصادر المالية المتوفرة بالمجتمع ، مع إدارتها بنجاح ، ومن الثابت أن الدولة فى بريطانيا ، كانت من أكثر الحكومات تطورا وسيطرة فى أوروبا خلال القرن الثامن عشر .

وقد ساعد على ذلك التفرد فى الملكية الزراعية ، إذ أن بنك بريطانيا الذى تشكل فى تاريخ مبكر (عام ١٦٩٤ م) ، قد قام بدور رئيسى فى إيجاد العلاقة وتمهيد الطريق بين حائزى الثروة وأجهزة الدولة ، كما ساعد أيضاً القانون الذى نفذ اعتبارا من عام ١٧٦٠م ، والقاضى بتحويل الفلاحين إلى عمال زراعيين نظير أجر مالى مدفوع من قبل ملاك الأرض ، وكان ذلك خلاف لما حدث فى باقى دول أوروبا ، حيث ظل الملاك محتفظين بالأراضى الزراعية التى معهم .

دور التكوين الاجتماعى :

كان التكوين الاجتماعى فى بريطانيا يختلف عما كان موجوداً فى دول أخرى، مثال فرنسا ، حيث كانت القوى الاجتماعية مقيدة ، مقارنة مع بريطانيا ، ومع نجاح الفلاحين فى البقاء بالأرض ، وفى ظل علاقات رأسمالية ، مع تطور الأسواق فى ظل الإنتاج الكبير ، كل ذلك كان وراء الأسس التى أدت إلى تجميع رأس المال وإحداث التنمية الصناعية .

وقد سهل التكوين الاجتماعى فى بريطانيا إمكانية بدايات التصنيع ، وذلك من خلال الثلاث طرق التالية :

- العمل على زيادة الإنتاجية ، وتنوع الإنتاج ، وبهدف توفير الغذاء للجموع من السكان غير الزراعيين .
- توفير أعداد العمالة اللازمة لاحتياجات التشغيل فى المدن والصناعة ، حيث كانت هذه الاحتياجات تتزايد على نحو مستمر .
- إيجاد السبل والآليات اللازمة لتجميع رأس المال اللازم للاستخدام فى القطاعات الناشئة فى الصناعة ، وكذلك لدفع العمليات الاقتصادية .

ومن ثم فإن عمليات الاستثمار المخاطر والتحديث التكنولوجى ، ورغم كونها عوامل مؤثرة على تشكيل التنمية الصناعية ، إلا أنها ليست بمفردها كافية لتفسير ما حدث فى بريطانيا من نجاح كبير فى التصنيع ، كذلك لا يمكن اعتبار أن النموذج البريطانى للتصنيع يصلح للمحاكاة فى الدول اللاحقة فى عمليات التصنيع .

العلاقة بين التصنيع فى بريطانيا والتقسيم الدولى للعمل :

يناقش الكتاب مرة أخرى مفهوم أن بريطانيا تمثل نموذجا للتصنيع ، حيث يؤكد على رفض هذا المفهوم ، إذ من الهام إيضاح أن حدوث التصنيع على نحو عاجل فى إحدى البلدان ، ليس معناه بالضرورة أن القواعد والأسس التى طبقت ثابتة، ومن الممكن تكرارها فى بلدان أخرى ، وتحت ظروف مغايرة ، إذ من الثابت أن التصنيع الكبير الذى تم فى بريطانيا لم يواجه إلا منافسة محدودة للغاية ، نعم لقد وجدت منافسة على المستعمرات ، وعلى فتح الأسواق والاحتفاظ بها ، مع توفير إمكانيات وضمانات الحماية الكافية ، لكن لم توجد دولة استطاعت أن تنافس بريطانيا بقوة ، خاصة فى ظل الإنتاجية المرتفعة ، ومما استدعى من الدول الحديثة التصنيع العمل على **إيجاد الحماية من المنافسة** مع الاقتصاد البريطانى القوى .

لكن من الهام الأخذ فى الحسبان ما أحدثه التصنيع البريطانى من تقسيم للعمل ، بين المناطق المختلفة فى العالم ، فعلى سبيل المثال كانت صناعة المنسوجات القطنية والتى تمثل القطاع السائد فى التصنيع فى بريطانيا ، قد خضعت لتقسيم العمل على النحو التالى :

- الحصول على الأقطان من عمل العبيد فى الزراعة فى الهند الغربية وجنوب أمريكا .
- تصدير المنسوجات المصنعة إلى الخارج حيث تجد الرواج فى الأسواق المختلفة ، بما فى ذلك دول أوروبا والولايات المتحدة ، وكذلك لدى الدول الصغيرة والفقيرة نسبياً ، مثال جنوب أفريقيا والهند (دول الكومنولث) بالإضافة إلى الأسواق داخل بريطانيا .

العلاقة بين التصنيع ومستويات الحياة :

يوضح الكتاب أن هناك اختلاف فى الرؤية ، حول ما أحدثه التصنيع فى بريطانيا على مستويات الحياة ، فالبعض يرى إيجابيات والآخر يرى سلبيات ، والعذر فى ذلك هو صعوبة قياس وتحديد مستويات الحياة ، والمؤكد استنادا إلى الأرقام أنه لم يحدث تغير يذكر فى مستويات الحياة خلال الفترة ١٧٦٠ – ١٨٢٠م لجموع السكان ، لكن خلال الفترة ١٨٢٠ – ١٨٦٠م فقد حدث تحسن طفيف للغاية ، لا يكاد يذكر ، كذلك كانت النتائج بالنسبة لتوقعات فترة العمر ، فأيضاً تحسنت على نحو طفيف حتى عام ١٨٢٠م ، ثم استقرت بدون تغير من عام ١٨٢٠م إلى عام ١٨٦٠م .

الفلاحون مقابل العمال :

مما لا شك فيه أن ملاك الأرض قد استفادوا من نظام التأجير ، حيث أوجد طلب متزايد على المنتجات الزراعية ، كما أدى إلى رفع أسعار الأراضى ، أما الأوضاع بالنسبة للطبقة العاملة فلم تكن على هذا النحو ، حيث أبعدوا عن الملكية المباشرة لوحدات الإنتاج ، وأصبح اعتمادهم الأساسى على مرتباتهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية ، ورغم أن هذا قد حقق بعض الفائدة للعمال ، لكن جعلهم يعيشون فى ظل المخاطرة المستمرة ، ففى فترات الأزمات الاقتصادية والكساد ، كان الاحتياج إلى العمالة ينخفض ، وكان سرعان ما يفقد الكثيرون أى وسائل يتعيشون منها ، وبما يصل بهم إلى حد الكفاف .

وحتى فى ظل رفع المرتبات للعمال ، فقد كان ذلك لا يعنى تحسن مستويات الحياة ، فعلى سبيل المثال ، كان عمال التعدين فى المناجم قد زادت مرتباتهم إلى حد ما خلال الفترة ١٧٩٠ – ١٨٤٠م ، لكن مقابل زيادة فى ساعات العمل ، مع تكثيف الجهد المبذول ، ومما نتج عنه انخفاض فى متوسطات الأعمار ، ولتحدث الوفيات بحدود سن الأربعين ، ومما يترك آثاره على أفراد الأسرة التى تفقد عائلها فى سن مبكرة نسبياً .

التأثير على الجنسين :

عند مقارنة أوضاع الرجال بالنساء فى ظل الثورة الصناعية ، فقد اختلفت الآراء أيضاً بين التفاؤل والتشاؤم ، وذلك على النحو التالى :

النظرة المتفاءلة : ترى أن نمو المصانع أدى إلى زيادة مرتبات العمال من الرجال، بذلك زاد دخل الأسرة ومما أعطى الفرصة للنساء لكى يتفرغوا للأعمال المنزلية. كذلك فإن بعض الصناعات منحت النساء المزيد من فرص العمل ، ومما زاد من المقدرة التفاوضية وجعل المرأة فى وضع قوى داخل الأسرة .

النظرة التشاؤمية : ترى أنه قبل حدوث التصنيع ، على الأساس الرأسمالى ، فقد كان يتم تشغيل جميع أفراد الأسرة ، رجال ونساء ، بينما مع التصنيع وإيجاد نظام المرتبات ، فقد بدأ تدريجيا إحلال الرجال مكان النساء ، خاصة فى الأعمال التى تستدعى المهارة . بذلك أصبح الاعتماد الكبير فى دخل الأسرة على الرجل .

ورغم اختلاف وجهات النظر هذه لكن المسلم به أن النظرة الفاحصة فى القرن التاسع عشر ، حتى فى إطار أوضاع الطبقة العاملة وعمليات التصنيع ، توضح حدوث انفصال بين الإنتاج والاستهلاك ، مع إبدال النظام الأسرى كوحدة أساسية للإنتاج إلى الاعتماد على المصانع ، وقد صاحب ذلك الإبدال سيادة الأيدولوجية التى تنادى بأن الوضع الطبيعى للمرأة هو قيامها بالدور الأساسى كأم وربة بيت ، أى بقاءها فى المنزل ، لكن حتى ذلك المفهوم تعرض للعديد من الانتقادات ، حيث كان هناك إدعاء بأن النساء يفتقرون إلى الكفاءة كزوجات وأمهات .

وخلال السنوات الأولى لثورة التصنيع فقد كان هناك الكثير من النساء يعملن فى صناعة الأقطان ، سواء كان ذلك فى المنازل أو المصانع ، ومع التحديث التكنولوجى ، كان نشاط غزل الأقطان هو المهمة الأساسية المسندة إلى النساء ، لذا فقد بدأ على نحو تدريجى القيام به فى المصانع بدلا عن المنازل ، حيث تولاه الرجال ، الذين ثبت أنهم الأكثر مهارة عن النساء ، ومع الوقت كانت المحصلة النهائية اتمام العمل بأكمله من غزل ونسج داخل المصانع ، وبالطبع كان النصيب الأكبر للرجال .

بذلك تأيدت النظرة المتشاءمة وأصبح من الصعب تفهم ما ذكر من تفاءل عن أوضاع عمل المرأة فى الصناعة ، كما صاحب ذلك فقد الكثير من الأهمية داخل الأسرة ، ولتتحول النساء إلى التابع الضعيف ، ويؤكد تلك الأوضاع السيئة للمرأة ارتفاع نسبة المنتحرات ، ومعدلات الوفيات ، مع ارتفاع أعداد الممارسات لمهنة الدعارة ، خاصة فى المدن ، وهربا من سيطرة الأزواج .

بذلك يصبح من التبسيط المخل أن التصنيع حسن من أوضاع المرأة ، أو منحها المساواة مع الرجل ، أو الادعاء بأنه منحها الحرية الكاملة .

إضافة إلى ما سبق فإن المرأة كانت بعيدة عن عمليات الابتكار والاختراع (وما يماثلها من بحث وتطوير) والتى كانت تعد من أعلى القطاعات دخلا للعاملين بها .

وأصبحت الوسيلة الأساسية أمام النساء للحصول على الدخل هو مجال ربات البيوت وكونهن أمهات ، أو الخدمة المنزلية ، كما ظل حتى فى العمل الصناعى ، حصول النساء على مرتبات أقل من الرجال ، استناداً إلى أنهن أقل فى المهارة ، بذلك كانت الأوضاع سيئة أمام النساء سواء فى العمل أو المنزل ، مع تعرضها ، حتى داخل المنزل ، لظروف صحية سيئة وربما مدمرة ، وظلت المرأة معتمدة اقتصاديا وغير مستقلة أيدولوجيا عن الرجل .

دور الدولة فى التصنيع :

إن الادعاء بأن التصنيع فى بريطانيا قام به القطاع الخاص ، دون تدخل من الدولة ، لهو إدعاء غير صحيح ، وذلك للأسباب التالية :

١ – لعبت الدولة بالفعل دوراً مؤثراً فى التحول إلى التصنيع الرأسمالى .

٢ – كان دور القطاع الخاص فى مواجهة المنافسة محدود ، ذلك أن التجارة الحرة تكون دائماً فى صالح الأقوى ، وعلى نحو أفضل مما يتحقق فى الصناعات المستجدة أو التى لا زالت ضعيفة ، وقد تولت الدولة هذا الدعم للقطاع الخاص.

٣ – أن الحافز الجماعى يؤدى إلى نتائج أفضل من الحافز لدى الأفراد أو الوحدات المنفصلة ، لذلك فإن التنمية الصناعية الناجحة تقوم على استخدام جميع إمكانيات المجتمع (الدولة) وليس على كفاءة قوى متناثرة أو معزولة .

٤ – أن حماية الدولة للصناعة المحلية ، من جمارك ورقابة على الواردات ، وغيرها من الإجراءات ، تؤثر على شدة المنافسة الخارجية .

وقد كان ذلك ما حدث فى بريطانيا ، حيث قامت الدولة بالتدخل الواضح لإنجاح عمليات التصنيع والتنمية .

تجارب مماثلة :

- فى ألمانيا ومنذ عام ١٨٧٠م تم تنظيم أسعار المنتجات ، والرقابة على الواردات ، مع إقامة ودعم النقابات التجارية ، ومما جعل إنتاج المصانع فى يد واحدة قوية ومؤثرة ، مما جعل المنافسة لا وجود لها .
- فى فرنسا ، قامت الدولة بإحكام السوق ، حيث سمحت بإقامة الصناعات العملاقة مع فرض الحماية عليها من المنافسة الأجنبية .
- أما فى الولايات المتحدة فقد اختلف دور الدولة ، حيث ظلت حرية المنافسة كاملة ، لكن على أساس أن الإنتاج محقق للجودة المطلوبة ، كذلك تشجيع

الإنتاج العائلى ، خاصة فى المنتجات الزراعية ، وذلك لتغطية الاحتياجات اللازمة للأسواق . مع دعم وتشجيع البحث والتطوير فى التكنولوجيات الحديثة.

بذلك يمكن التأكيد على أن الدولة ودورها لم يكن محدوداً فيما تم من نمو صناعى . وبالرغم من كل ما ذكر فقد كانت أكبر النجاحات تحقيقا فى دور الدولة هو ما قامت به فى التجربة اليابانية .

التصنيع فى اليابان :

يناقش الكتاب قضية هامة تتعلق بالسؤال حول ما تحقق من نجاح فى التجربة اليابانية ، إذ يرجع ذلك إلى : الثقافة اليابانية مع المقارنة بالمعتقدات الكانفوشيسية ، لكن هذا الطرح يتجاهل الكثير من المعلومات الأساسية عن اليابان ، وإلى أن هناك تجانس كبير بين الثقافة اليابانية والديانة الكانفوشيسية .

تصنف الكانفوشيسية على أنها فلسفة للمجتمع تنص على الولاء ، الانضباط، التبعية ، وذلك فى ظل السلطة والتقاليد القائمة والمرتبة هيكليا حسب أهميتها . وهذا بالتأكيد ما شكل روح المعجزة اليابانية . وقد بدأت الكانفوشيسية فى القرن الخامس قبل الميلاد ، أى أنها استغرقت قرابة ٢٥٠٠ عام قبل أن تقود الرأسمالية إلى الأمام .

ولفهم التصنيع فى اليابان فقد قام المؤلف بالرجوع إلى التطور التاريخى ، الذى ينقسم إلى الثلاث مراحل التالية :

- الفترة من ١٨٦٨م وما تلاها خلال فترة حكم الميجى وصولا إلى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) .
- الفترة من بدايات القرن العشرين إلى عام ١٩٤٥م .
- الفترة من ١٩٤٥م إلى الوقت الحالى .

مع تخصيص جزء عن علاقة التصنيع بالتنمية وعلى النحو الذى تم فى اليابان .

الفترة ١٨٦٨ - ١٩١٤ م

فى عام ١٨٦٨/١٨٦٧م سيطرت طبقة السومراى بنجاح على السلطة ، إذ بدأ نظام **تكيجاوا** فاقدا للقوة الكافية لحماية المنطقة من الاستعمار الغربى ، ومن ثم استبدل بسيطرة عائلة **الميجى** ، وقد بدأ العمل على بناء الدولة الحديثة من خلال الإصلاح الزراعى والتطوير الصناعى ، إذ قامت دولة الميجى بالقضاء على ملاك الأراضى من اللوردات والفلاحين الأغنياء ، حيث تم تحويلهم إلى فلاحين عاديين مقابل دفع الضرائب على الأراضى ، مع إزالة القيود على شراء وبيع الأراضى .

وقد صنفت هذه الضرائب على أنها أهم المصادر لتمويل الحكومة ، ففى عام

١٨٩٠م كانت نسبة ٨٥,٦٪ ، وفى عام ١٩١٠م نسبة ٤٢,٩٪ . كما قامت الدولة بقيادة عمليات التصنيع ، وشكلت الوحدات الجديدة للاستثمار ، كذلك ساعدت على الاستثمار فى عمليات استيراد وتطويع التكنولوجيات المناسبة للظروف المحلية ، وقد بلغت حصة الدولة فى التصنيع حوالى ٤٠٪ من إجمالى الاستثمار خلال الفترة ١٨٦٨ - ١٩١٠م .

صاحب ذلك الاستثمار تكون اتحاد فعال بين الدولة وطبقة الرأسماليين الصناعيين ، الذين تعاونوا بإخلاص مع الدولة ودون السعى إلى تحقيق الأرباح (مقارنة بالشريحة المماثلة لهم فى المجتمع الأمريكى) ، كما أن التعاون مع الدولة قد أتاح لهم إمكانية الحصول على أهم مصادر الخامات ، مع إيجاد روابط قوية داخل نسيج الأمة .

وفى ظل ذلك تطورت صناعات التعدين ، الفحم ، غزل الأقطان والحرير ، بناء السفن ، صناعة الأسمنت ، حيث أقامت الدولة هيكل للتعاون مما أتاح السيطرة على النقابات التجارية ، مع إدخال القوانين والنظم الحديثة ، كما صدر قانون للمصانع فى عام ١٩١١م نص على منع تشغيل الأطفال أقل من ١٢ عام ، كما حدد الوردية بالنهار وأن لا تزيد عن ١٢ ساعة عمل .

وإجمالا حققت اليابان قفزات كبيرة فى التنمية الصناعية ، ومما أوجد مفهوم أن اليابان لا تتماثل مع أى من الدول الأخرى فى آسيا . بذلك دخلت اليابان القرن العشرين كدولة ذات اقتصاد وطنى قوى قادر على فرض نفسه فوق آسيا والباسفيك .

١٩٠٠ - ١٩٤٥ م :

مع ما تحقق من نجاح فى الثورة الصناعية فى أوروبا وأمريكا خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٩٢٠ م ، فقد اهتمت اليابان بعمليات البحث والتطوير وإقامة الوحدات اللازمة لذلك ، كذلك إقامة الصلات القوية مع المصانع بالخارج لاستيراد التكنولوجيات القائمة لديهم ، وخلال الحرب العالمية الأولى زاد الإنتاج المحلى لتعويض النقص فى الواردات ، مع التصدير إلى الأسواق الجديدة ، حيث تم اكتساب ما فقدته الدول الرئيسية المتحاربة من مناطق ، كما أنه خلال سنوات الحرب أصبح المجال مفتوحا أمام تجارب التصنيع ، وكان السوق العالمى متقبلا لجميع المنتجات .

ومع انتهاء الحرب مر الاقتصاد بمرحلة انكماش ، نظراً لما لزم من إعادة بناء بعض وحدات الإنتاج ، ثم الأزمة الاقتصادية فى بداية الثلاثينات ، ثم أيضاً فى نهاية الثلاثينات ، وكذلك ما ساد اليابان من اندفاع عسكرى ، حيث تم اقتحام الصين وإقامة تحالف المحور مع ألمانيا وإيطاليا ، ثم دخول الحرب العالمية الثانية .

والملاحظ أن الحكومة اتخذت خلال هذه الفترة العديد من الإجراءات الساعية إلى تنمية الصناعات المحلية ، ففى عام ١٩٢٧م أقامت مكتب المصادر (Bureau of Resources) والذى منح الحكومة السلطة لتقييم العمليات المالية والإنتاجية فى جميع المصانع القائمة ، كذلك إقامة اتحادات تعمل على تعظيم الإنتاج مع تقديم تقارير عن إنجازاتها إلى الحكومة . كذلك فإنه خلال الفترة ١٩٣٤ - ١٩٤١م تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات التى تتيح للحكومة مراقبة القطاع الخاص وفى مختلف الصناعات (سيارات ، صلب ، ماكينات ، ... إلخ) ، بذلك تم إيجاد الأساس لأن تتركز مختلف الأعمال فى يد عدد قليل من المؤسسات الكبيرة ، التى عرفت باسم زيباتسو (Zaibatsu) . وكان لذلك دورا مؤثرا فى زيادة الإنتاجية ، خاصة بالنسبة إلى لوازم الحرب .

وفى خـط موازى فإن العديد من المصانع الصغيرة استمرت فى العمل ، وخاصـة للتوريد إلى المصانع الكبيرة ، كذلك تم إدخال نظام التوريد فى حينه Just - In - Time (JIT) ، وكان أول من نفذه شركة تويوتا عام ١٩٣٨م ، حيث لم يعد هناك احتياج لتخزين الواردات للمصنع ، بل تصـل فـى لحظة إدخالها فى التصنيع ، وبالتالى خفض من مصروفات التخزين ومحدودية المخلفات مع إعطاء العملية الإنتاجية مرونة كبيرة تساعد على تعظيم الإنتاجية .

ومع بدء الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تحقق تطوراً صناعياً كبيراً ، ومما شكل نسبة ٣٠٪ من الناتج الإجمالى (فى نهاية القرن التاسع العاشر كان فقط حوالى ٦٪) ، وبالتالى انخفضت نسبة العمالة الزراعية من ٧٥٪ فى عام ١٨٦٧م إلى ٤٠٪ فى عام ١٩٣٩م .

ورغم كل ما تحقق من نجاحات صناعية فإن الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية أحدث دماراً كبيراً داخل اليابان ومما أضعفها أمام الاقتصاديات القوية المنتصرة فى الحرب .

إعادة البناء وإحداث المعجزة (١٩٤٥م -)

رغم مرارة الهزيمة وحالة الفوضى السائدة وتحطم أكثر من ربع المصانع القائمة، كذلك مع نزع التسلح وتعطيل القوى العسكرية ، فقد بدأت سريعا عملية إعادة البناء، مع الاهتمام بالمجالات التكنولوجية الجديدة ، وتوسيع الإنتاج الكبير من السلع الاستهلاكية، ومع تعاون الولايات المتحدة كحليف استراتيجى فى الحرب الباردة فقد أوقفت على نحو تدريجى دفع تعويضات خسائر الحرب ، حيث سدد فقط ربع هذه التعويضات ، مع السماح للشركات اليابانية بالحصول على التعويضات المتبقية ، أى أن الصناعة اليابانية دفعت تعويضات خسائر الحرب إلى نفسها . كذلك إجراء الإصلاح الزراعى فى ١٩٤٦م ، بناء على إصرار من الولايات المتحدة ، وعليه فقد

نزعت ملكية الأرض من كبار الملاك ، الذين كانوا يؤيدون القوى العسكرية فى الحرب ، وبذا انتقلت ملكية الأرض إلى المزارعين ، وللمرة الأولى تحول نحو ٤ مليون فلاح إلى ملاك. وبذا اتيح لهم الحصول على الأموال التى كانوا يدفعونها لاستئجار الأرض ، ومما وفر قوى شرائية مرتفعة ، كما دفع التغير فى ملكية الأرض إلى توفير العمالة اللازمة للوحدات الصناعية ، وخلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠م زاد العاملين فى الصناعة من ٦ إلى ١٤ مليون فرد .

وقد تولت وزارة التجارة الخارجية والصناعة القيام بالرقابة على جميع الصادرات بموجب قانون صدر فى عام ١٩٤٩م ، وقد عملت هذه الوزارة على تفضيل بعض الصادرات عن الأخرى ، وذلك بمنحها مميزات خلال مراحل التخطيط والإنتاج ، وكان أهم صناعات التصدير : بناء السفن ، الصلب ، الكيماويات ، الماكينات ، حيث تحقق فيها ، وتحت دعم الدولة ، إنجاز كبير خلال عقد الخمسينات .

ورغم أن إنفاق الدولة على البحث والتطوير كان محدودا ، وأقل من الدول الصناعية الأخرى ، ولكن مع وقف الصرف على النواحى العسكرية ، ومساعدة الدولة للشركات الصغيرة على القيام بعمليات البحث والتطوير ، فقد تحققت فوائد كبيرة . كما تم استيراد التكنولوجيات من الخارج طبقا لتعاقدات متميزة وباشتراطات محدودة ، ذلك أن اليابان لم تكن تصنف على أنها منافس قوى فى السوق العالمى . لكن صاحب تلك العمليات تطويع للتكنولوجيا وجعلها مناسبة ، مع العمل على تحديثها وتطويرها ، ومما أدى إلى تحديث الصناعات المحلية ، ولم يوجد استثناء من ذلك غير صناعة تكرير البترول حيث كان الصرف على استيراد التكنولوجيا يفوق ما تم صرفه على البحث والتطوير .

وفى عقد الخمسينات كانت الظروف جميعها مواتيه نحو إحداث تنمية سريعة ، حيث تحقق للاقتصاد معدل نمو ٧٪ خلال الفترة ١٩٥٤ –١٩٥٨م ، ١٠,٨٪ خلال الفترة ١٩٥٩ – ١٩٦٨م ، ثم ٩,٦٪ خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٣م . لكن أدى ارتفاع أسعار الخامات البترولية فى عام ١٩٧٣م إلى خفض معدلات النمو.

وإجمالا فقد استمرت اليابان فى التقدم والدخول إلى الأسواق العالمية بنجاح ، وأصبحت منافس قوى .

ومع التقدم الصناعى تحققت زيادة فى مستويات الحياة ، سواء فى النواحى الصحية أو التعليم أو توقعات العمر ، ساعد على ذلك تقارب مستويات الدخول المالية.

لكن فى المقابل كانت هناك بعض السلبيات ، أو ما أطلق عليه الجانب المظلم

للمعجزة ، حيث شمل تلوث الهواء ، طول ساعات العمل ، عدم المساواة فى العمل بين الجنسين .

نظرة عامة :

استنادا إلى خبرات التصنيع فى الدول الرأسمالية ، فقد قامت على القطاع الخاص وما يحققه من استثمارات تنتج كفائض من جهد العمال ، ومما حقق تنمية تكنولوجية كبيرة ، وكان لدور الدولة نتائج فعالة فى إقامة وتنمية الصناعة . لكن من الهام التأكيد على الآتى :

- أن الدافع للتصنيع لم يكن لإحداث التنمية ، بل بالأساس لتحقيق الأرباح .
- كان السوق العالمى حافل بالمنافسة القوية والشرسة .
- أدى اهتمام الدولة بحماية الصناعة ودعم الاقتصاد ، خاصة فى النواحى العسكرية إلى نتائج إيجابية مثمرة .
- إن العلاقة بين التصنيع والتنمية أبعد ما تكون عن كونها علاقة خطية ، بل تشمل العديد من المتغيرات .

obeikandl.com